







مدى كفاية التشريعات البيئية :

أوضحت الدراسات والمسوحات المجردة في هذا الجانب، أن التشريعات التي عبّرت بالبيئة في المنطقة العربية لم تتناول في أغلب الأحيان عناصر تكوينات البيئة بطريقة مباشرة ، وإنما هي مجموعة تشريعات لها صلة بشكل أو آخر بالبيئة وموضوعاتها.

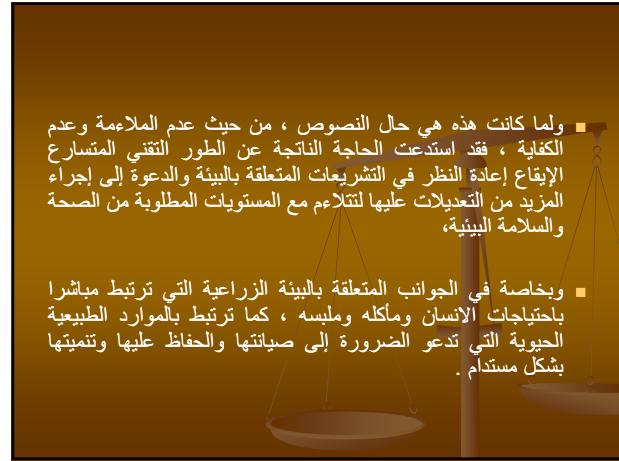
فكائنات البيئة حسب رؤية المتخصصين والتي لم تنسها التشريعات بطريقة مباشرة هي حماية الهواء من التلوث، والغلاف الجوي وطبقة الأوزون من التغير، حيث لا تتأثر صحة البشر وعناصر الحياة الأخرى بمخاطر التلوث الإشعاعي ،

هذا إلى جانب حماية الكائنات الحية البرية والبحرية (الحيوانية والنباتية) وحماية موائلها (Habitats) من كافة المهددات البيئية .



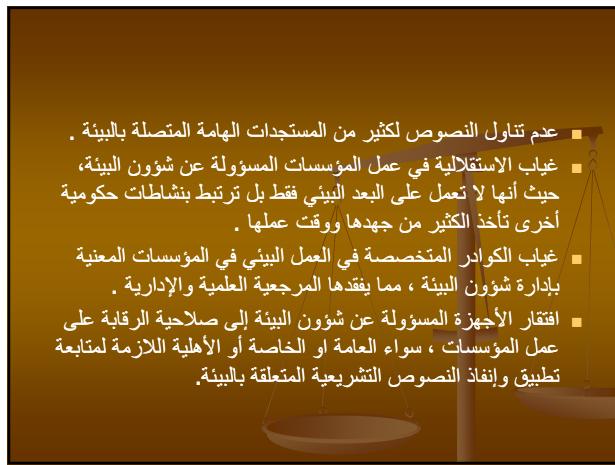
ولما كانت هذه هي حال النصوص ، من حيث عدم الملاءمة وعدم الكفاية ، فقد استدعت الحاجة الناتجة عن الطور التقني المتسرع الإيقاع إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالبيئة والدعوة إلى إجراء المزيد من التعديلات عليها لتتناءل مع المستويات المطلوبة من الصحة والسلامة البيئية.

وبخاصة في الجهات المتعلقة بالبيئة الزراعية التي ترتبط مباشرة باحتياجات الإنسان وأملاكه وملبسه ، كما ترتبط بالموارد الطبيعية الحيوية التي تدعى الضرورة إلى صيانتها والحفاظ عليها وتنميتها بشكل مستدام .



أسباب عدم كفاية التشريعات البيئية :

- عدم مرؤنة التشريعات المعتمد بها بالشكل الذي يلائم التطور السريع في الجوانب الحياتية المختلفة التي أدت إلى إحداث تأثيرات واسعة ومتعددة على الأنشطة البيئية، مما يقتضي إيجاد معالجات قانونية ملائمة
- ازدواجية النصوص المتعلقة بالبيئة ، وما ينشأ عن ذلك من عدم الوضوح في إعتماد النص الواجب التطبيق .
- ازدواجية عمل المؤسسات المختصة بشؤون البيئة، وما ينشأ عن ذلك من تداخل وتنازع في الاختصاصات ، سواء في مجال الإشراف والرقابة أو التنفيذ .
- عدم ملاءمة القويبات التي تضمنها النصوص التشريعية، حيث أنها لا تتمتع بقوة الردع المواربة لحمل المخالفات المتعلقة بالبيئة .



الآثار التنموية للتدهور البيئي المرتبطة بعدم كفاية التشريعات :

- نقص الإنتاجية
- انحسار الغابات والمراعي والقطاع النباتي
- جفاف المستنقعات وارتفاع حياة المائية
- تلوث مياه الشرب



محاور تطوير الأطر التشريعية لمحافظة على سلامة البيئة وتعزيز التنمية المستدامة



أولاً : على المستوى المحلي:

لتطوير التشريعات البيئية وإنفاذها على المستوى المحلي ينبغي الاهتمام بال التالي:

- حصر كافة التشريعات واللوائح والقرارات المتعلقة سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة بالحماية والسلامة البيئية محليا .
- مراجعة موقف كل دولة من الانضمام للاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالجوانب البيئية ومن بينها :

- .1. الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء.
- .2. الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي.
- .3. الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي.
- .4. مواصفات الأيزو (ISO) 14000 (المختصة بالبيئة).

تتيح الاتفاقيات الدولية آليات يمكن للدول منفردة او مجتمعة الاستفادة منها في تعظيم مكاسبها من تلك الاتفاقيات ، خاصة في المجالات التالية :

- صياغة السياسة وخططة العمل المحلي للتصدي للمشكلات البيئية.
- إنشاء أجهزة وآليات للتنفيذ.
- إنشاء صناديق (الدعم والمراقبة والتقويم).
- تنفيذ البرامج والمشروعات المحلية الازمة للتخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن التلوث البيئي وخاصة برامج التوعية والتربية البيئية.



دعم الحكومات لقضايا البيئة

ويشمل ذلك الدعم ما يلي :

- دعم البحث والتدريب في المجالات المتعلقة بـ :
 - تقويم الآثار البيئية (Environmental Impact Assessment) .
 - دراسة مستويات تلوث البيئة وكيفية إدارة النفايات الخطرة .
 - المعالجات المختلفة الموجهة لتخفيف الآثار البيئية.
 - الجوانب الفنية للسلامة والصحة البيئية وضبط جودة الأغذية والأطعمة (المصدرة والمستوردة).
 - دعم أنشطة التربية البيئية والإرشاد البيئي.
 - دعم مراكز المراقبة والرصد البيئي وجمع المعلومات.

- دعم النشر وإنتاج وتوزيع الإصدارات البيئية مثل :

- ١- إعداد إصدارات دورية عن حالة البيئة في الدولة.
 - ٢- إصدار وثيقة للإستراتيجية الوطنية لحماية البيئة بالدولة.
 - ٣- دعم إحداث دوائر بيئية فرعية بالمحافظات تتبع الجهة الرئيسية المعنية بالبيئة في الدولة.
 - مراجعة التشريعات البيئية على مستوى كل دولة للإسراع في إصدار الأنظمة والتعليمات والمواصفات الفياسية لعناصر حماية البيئة وفقاً للقوانين والتشريعات البيئية الدولية .
 - إنشاء صندوق لدعم أنشطة البيئة والمحافظة على عناصرها.

ثانياً: على المستوى الدولي:

- توحيد المعايير والمقاييس البيئية ، بالاستناد على المقاييس العالمية المعمول بها ، وذلك لضمان التنسيق على المستويين الإقليمي والدولي.
 - إحداث مراكز رصد وتقويم بيئي مرجعي تضم دول المنطقة (الواقع مركز واحد في كل من الأقاليم الأربع العربية) .
 - تطوير وتحديث شبكة معلومات البيئة العربية بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية لتسهيل تبادل البيانات والمعلومات بين الدول.



